بيان ائتلاف حرية الإعلام بشأن أوضاع الصحفيين في منطقة الشرق الأوسط في ضوء التصعيد الإقليمي

يعرب أعضاء ائتلاف حرية الإعلام الموقعون أدناه عن قلقهم البالغ إزاء سلامة الصحفيين وتداعيات التصعيد الإقليمي على الحق في الوصول إلى المعلومات في منطقة الشرق الأوسط، حيث تواجه سلامة الصحفيين والعاملين في وسائل الإعلام، إلى جانب الحق في الوصول إلى المعلومات، تهديدًا جسيمًا.

وخلال النزاعات، تساهم التغطية الإعلامية المستقلة في توفير معلومات دقيقة وآنية، وهي معلومات بالغة الأهمية للمجتمعات المتضررة. ويمكن للتقارير الصحفية الدقيقة والآنية أن تنقذ الأرواح وسبل العيش الكريم. ويؤدي الصحفيون والعاملون في مجال الإعلام دورًا لا غنى عنه في إطلاع العالم على الأحداث الجارية في مناطق النزاع.

ونحن نشهد منحى غير مقبول يتمثل في تزايد أعداد القتلى والموقوفين والمحتجزين من الصحفيين. ويتجلى ذلك في مختلف أنحاء المنطقة المتأثرة بالتصعيد الإقليمي. ففي غزة ولبنان، قُتل العديد من الصحفيين والعاملين في وسائل الإعلام في سياق الأعمال العدائية منذ 7 أكتوبر 2023. كما ازدادت القيود المفروضة على وصول الصحفيين إلى مناطق النزاع. وفي غزة، منعت حكومة إسرائيل، على مدى أكثر من عامين، الصحفيين من الدخول إليها بصورة مستقلة، وحالت دون تمكينهم من تسليط الضوء على واقع الحرب. كما تفرض حركة حماس قيودًا على قدرة الصحفيين في غزة على ممارسة التغطية الصحفية بحرية، وذلك في ظل استخدامها الموثق منذ فترة طويلة للعنف والترهيب. وفي إيران، نشهد حملة قمع عنيفة تستهدف الصحفيين وحرية تداول المعلومات، بما في ذلك قطع خدمات الإنترنت. ونحن ندين بشدة جميع أشكال العنف الموجهة ضد الصحفيين والعاملين في مجال الإعلام، بما في ذلك الاعتداءات على البنية التحتية الإعلامية، والمنشآت الصحفية، والمركبات الإعلامية التي تحمل علامات تعريف واضحة.

وتُثير هذه الوقائع مخاوف جدية بشأن حماية العاملين في وسائل الإعلام بموجب القانون الدولي الإنساني، وتآكل حرية الصحافة وحرية التعبير في مناطق النزاع. ونحث جميع الأطراف المعنية على الالتزام بالقانون الدولي الإنساني. ويجب حماية جميع المدنيين، بمن فيهم الصحفيون. إن الاعتداءات المتعمدة على الصحفيين غير مقبولة، وقد تُشكل جريمة حرب. ويجب معاملة الصحفيين المحتجزين وفقًا لأحكام القانون الدولي.

كما ازدادت القيود المفروضة على وصول الصحفيين إلى مناطق النزاع. ونحن ندين أي قيود تُفرض على حرية تداول المعلومات واستقلاليتها.

ويدعو أعضاء ائتلاف حرية الإعلام الموقعون أدناه جميع الأطراف إلى ضمان حماية الصحفيين والعاملين في مجال الإعلام في الشرق الأوسط، وفقاً لأحكام القانون الدولي. كما ندعو إلى التحقيق في جميع الاعتداءات على العاملين في وسائل الإعلام ومحاسبة المسؤولين عنها وفقًا لأحكام القانونين الوطني والدولي.